**ما دخلت السياسة شيء إلاَّ أفسدته !!!**

**طبعاً أنا لا أتطرق الى ما يجري وجرى في وطني لبنان،من نتائج كارثية بسبب تدخل السياسة في كل شاردة وواردة،والنتيجة الواضحة التي لا تقبل أي جدل،هو الواقع الذي وصلت اليه الإدارة في لبنان وعلى كل الأصعدة من تدني إن في الأخلاق أو في التعامل مع المواطن،أو لجهة الحفاظ على المال العام،وحماية مؤسسات الدولة من الفساد الذي أصبح كمرض السرطان،لا يُشفى منه المريض إلاّ بالموت. لكن يبقى لدينا أمل كبير لجهة إنقاذ لبنان من الموت الرحيم،وذلك من خلال السعي الجاد الى تصويب مسار الإدارة،وإبعاد السياسة عنها،لكي تستقيم الأمور في هذا الوطن. لكن عنوان المقالة قصدت منه قضية أخرى،تلك المُتعلقة بتوقيف رجل الأعمال "كارلوس غصن"في دولة القيم الأخلاقية وإحترام الغير،اليابان،التي لا زالت تحافظ على قيمها الأجتماعية،والتي تُعرف بقوانينها العادلة،والتي نُعطيها كمثال تطبيقي لطلابنا على ليونة نظامها الجزائي،بمعنى ان المدعي العام الياباني،لديه الصلاحية لا بل من واجبه عدم توقيف أي شخص عقوبته السجن أقل من سنة. لكن ما يجري مع كارلوس غصن هو ذات خلفية سياسية وكنت قد أشرت اليه سابقاً في زاويتي هذه.والمؤسف أن كارلوس غصن يُعامل كمجرمي "الجيش الأحمر" الذين زرعوا القتل والفوضى داخل اليابان وخارجها في سبعينات القرن الماضي،حيث كان تسليم آخر قادتهم في تسعينات القرن عينه من قبل السلطات اللبنانية.نعم أنا لا أُغالي في هذا التوصيف،لأن الصحافة العالمية نقلت بأن "غصن" قد نُقِلَ الى زنزانة أكثر دِفئً لكن فيها تسريب ماء نقطة بعد نقطة مما يحول دون تمتعه بنوم هادىء،وأعتبر نقله من زنزانته السابقة "الأنفرادية" هو نصر لمحاميه!!. يا جماعة "غصن" ليس متهماً بجريمة كبرى،وليس هو من عداد "جيش الأحمر" الذي أنقرض وجوده ! جريمته مالية مدنية،لا تقتضي تلك المعاملة التي لا تجوز حتى مع المجرمين القتلة وفق شريعة حقوق الأنسان! لكن بنظرنا الأقنعة سقطت،لأن المطلوب إمتهان كرامة غصن وبأي ثمن كان،حتى ولو كان على حساب مصداقية اليابان وسمو أخلاقيات شعبها،ومن يُخالفني الرأي وحقّه ذلك. أقول له هل يجوز بالمفهوم القانوني الصرف،أن تطلب النيابة العامة في اليابان بعد أكثر من شهر ونيف على توقيف "غصن" توقيفه مجدداً بجرم جديد يتعلق بمسائل مالية وضريبية!! هذه المناورة جاءت بعد صدور قرار من المحكمة المختصة بعدم الموافقة على تمديد توقيف غصن بالتهم الموجهة اليه سابقاً،والذي نفذته في حينه النيابة العامة في اليابان !! فعلاً لهو تصرف لا يليق بعراقة اليابان وبشعبها،وأنا إذ أتطرق لهذا الموضوع،فليس على خلفية التضافر مع "غصن" اللبناني،لأنني لا أعرفه كشخص بل كمواطن لبناني،وأُثير هذه المسألة من الناحية القانونية الصرفة،وطريقة المعاملة التي يتعرض لها "غصن".الذي هو كالشركات التي كان يتسلم رئاسة مجالس إدارتها،متعدد الجنسيات،واذا كانت البرازيل الذي يحمل جنسيتها،لم تبادر الى إتخاذ أي موقف،من حقي أن أسأل فرنسا،ورئيسها "ماكرون" – الذي أعذره بسبب ما عانته فرنسا وباريس من أصحاب السترات الصفر – لماذا التخلي عن "غصن"!!! معاملته بهذه الطريقة لا تليق بموقعه ودوره الريادي الذي من خلاله أنتشل شركة "نيسان" من ديون فاقت 22 مليار$. الحقيقة ظهرت،والتي ينطبق عليها المقولة الشائعة التالية:" كاد المُريب أن يقول خذوني" لأن تجزئة التهم [المالية] بهذا الأسلوب،يؤكد المؤكد لجهة أن توقيف "غصن" ومعاملته بطريقة غير مسبوقة، هو قرار سياسي بأمتياز،لم تطبقها اليابان حتى مع أعتى مجرميها وقتلتها،وآخرهم كان من أطلق الغازات السامة في إحدى محطات الأنفاق لديها! لهذا نقول ومن على صفحات هذه الجريدة المحلية التي لديها رأي عام من حقه أن يعرف ماذا يُحاك من قضايا حول العالم ،كفى إساءة معاملة لشخص لم يرتكب جريمة كبرى،وأنتم قادرون على تحصيل كل المستحقات الضريبية منه،لكن بغير هذه الوسيلة!!!**

**البروفسور أمين عاطف صليبا**